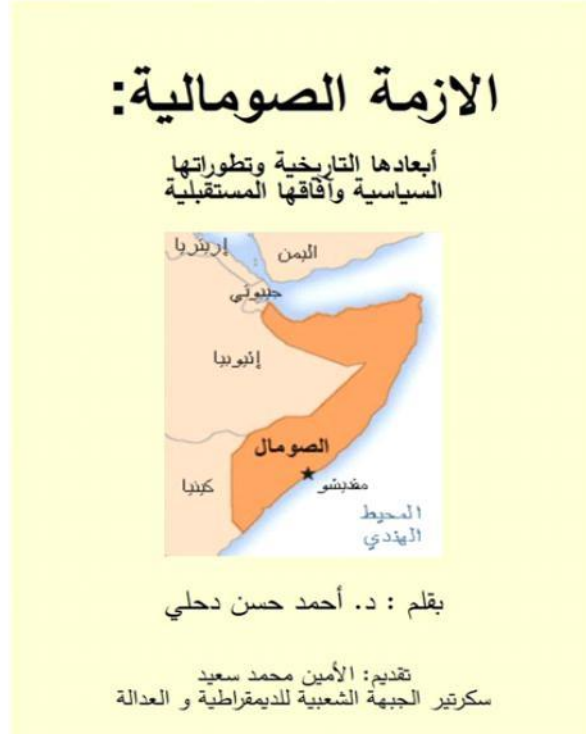


كتاب حول:  
الازمة الصومالية أبعادها التاريخية  
وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية



## الجزء الثاني

### الأزمة الصومالية والأمم المتحدة في عام 2001

تصدر ملف الأزمة الصومالية قائمة أعمال الدورة السادسة و الخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في اكتوبر 2001 [1]، و اجتماعات مجلس الامن الدولي ، و هذا دليل علي مدى اهتمام المجتمع الدولي برمته بالصومال الذي يحاول الخروج من الأزمة الخائفة التي يتخبط في أحشائها علي مدار عقد كامل ، أي منذ سقوط نظام الرئيس الصومالي السابق ، الجنرال محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991. و يذكر بأن الصومال أمطر هذا ان لم نقل اغرق بوابل من المبادرات الصادقة و المشبوهة ، و الخبيثة علي مدى عشر سنوات كاملة ، قبل ان تتوج جهود الرئيس

الجيبوتي ، إسماعيل عمر غيليه ، بالنجاح في منتج عرتا ، بقيام حكومة صومالية انتقالية ، بقيادة الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن في أكتوبر من عام 2000 ، تمتد صلاحيتها لمدة ثلاث سنوات فقط .

وحدد الرئيس الصومالي أولوياته علي الوجه الآتي :

أولاً: تعمير ما دمرته الحرب الأهلية.

ثانياً: توفير الأمن، والاستقرار، و الغذاء.

ثالثاً: إقامة نظام حكم فيدرالي بعد نهاية المرحلة الانتقالية.

رابعاً: عدم التفريط في وحدة الصومال .

و بحكم ان مؤتمر عرتا لم تحضره بعض الفصائل الصومالية ، فان الحكومة الصومالية الانتقالية دأبت على :

1. جمع شمل الصوماليين في بوتقة وطنية واحدة.

2. بسط نفوذها في جميع أرجاء الصومال .

3. لتصدي لكافة المصاعب والمتاعب التي تواجه المواطن الصومالي في عموم البلاد.

ووجدت حكومة الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن تأييدا معنويا كبيرا ، و دعما ماديا محدودا من قبل المجتمع الدولي برمته ممثلا في الايغاد ، و منظمة الوحدة الأفريقية ، و جامعة الدول العربية ، و منظمة المؤتمر الاسلامي، والاتحاد الأفريقي ، و الأمم المتحدة ، ولم تشذ من هذا الاجتماع ، و تلك القاعدة ، سوى دولة واحدة ، و هي أثيوبيا ، و يعزى ذلك لحسابات سياسة خاصة بنظام ملس زيناوي ، الرامي لإعادة صياغة ليس الشأن الصومالي وحسب ، و إنما كل الشؤون السياسية لمنطقة القرن الأفريقي ، على مقاس طموحاته التوسعية ، تماشيا

مع اجندته السرية و التي تهدف الي بسط هيمنته علي شعوب هذا الجزء من القارة السوداء ، من خلال تمزيق عرى الوحدة الوطنية لدول المنطقة ، و إقامة أنظمة أراجوزية يحركها كيفما يشاء ، و ومتى ما يشاء ، بحكم انها من صنعه ، و تسبح بحمده ، و تأتمر بأمره ، هذا هو حال كل المجاميع العميلة التي تحتضنها الحكومة الأثيوبية و ترتب لها شؤونها الداخلية و الخارجية سواء في مقلي ، او في غوندر ، او في أديس أبابا ، حسب مقتضيات أحوال و ظروف تلك العناصر الساقطة علي كل الصعد الأخلاقية ، و السياسية ، و الوطنية الخ .

و علي الصعيد الصومالي يذكر بأن الحكومة الأثيوبية الويانوية شرعت و منذ البداية علي :

أولا : الحؤول دون قيام حكومة مركزية في الصومال .

ثانيا : اغراق الساحة الصومالية بشتى أشكال الأسلحة من خفيفة و ثقيلة بغية استمرار الحرب الأهلية بين أبناء الصومال، و ذلك في خرق فادح لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (733) و الصادر بتاريخ 23 يناير عام 1992، والقاضي بفرض حظر بيع او أداخل الأسلحة الي الصومال .

ثالثا : اتهم وزير الدفاع الصومالي ، عبدالله بكر موسى ، أثيوبيا في 26-11-2001 بإرسال قوات عسكرية لزعزعة الاستقرار في بونت لاند في شمال شرق الصومال . و أفادت جريدة " الشرق الأوسط " اللندنية، الصادرة في 27 نوفمبر 2001 ، بأن الصومال " يدعو الجامعة العربية للتدخل لوقف الاعتداءات الأثيوبية علي أرضيه " و يذكر بأن هذه ليس المرة الأولى التي تخترق فيها أثيوبيا السيادة الصومالية ، بدليل ان وزير داخلية الصومال ، طاهر محمد شيخ ، صرح لنفس الجريدة في 10 أغسطس 2001 ، قائلا " لقد دخلت

قوات أثيوبية الأراضي الصومالية ، و توغلت باتجاه ميناء كيسمايو عبر منطقة بيدواه ، و ألان يوجد نحو عشرة الاف عسكري أثيوبي في ثلاث محافظات ( ببول ، و هيران ، و نوغال ) و يقود هذه القوات الكولونيل ( تخستي ) و هو معروف لدينا " .

و شكل هذا التدخل العسكري الأثيوبي السافر في الصومال خرقا فادحا ومفضوحا لمواثيق المنظمات الإقليمية ، و القارية والدولية التي وقعتها أثيوبيا ذاتها ، و نقصد بها ، ميثاق الايغاد ، و ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، و ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

وعليه ، و في ظل استمرار السلطة الأثيوبية آنذاك بزعامة رئيس الوزراء ، ملس زيناوي ، في ممارسة هذه السياسية التامرية ، و التخريبية ، و التدميرية حيال الصومال بلدا ، و شعبا ، و حكومة ، فلا غرو إذا ما واجهت جهود الحكومة الصومالية الانتقالية عقبات كأداء في استتباب الأمن ، و السلام ، و الاستقرار ، في ربوع الصومال .

و المذهل والمدهش في الأمر حقا ، هو ان الحكومة الأثيوبية ، لم تتورع في اتهام الصومال بتحويله إلى ملاذ أمن للحركات الإرهابية مثل تنظيم " القاعدة " بقيادة أسامة بن لادن ، و ذلك عبر وزير خارجيتها السابق ، سيوم مسفن في كلمة ألقاها أمام لجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها السادس والخمسين ، في 12 سبتمبر 2001 ، و كرر الوزير الأثيوبي نفس الاتهام ضد الصومال في كلمة أخرى ألقاها هذه المرة في 20 من نوفمبر 2001 في مجلس الأمن الدولي .

و نحن نشك في رغبة نظام ملس زيناوي في محاربة الإرهاب الدولي، او القاري، او الإقليمي ، و هذا الشك ليس عشوائيا ، بقدر ما يرتكز علي وقائع مادية ملموسة تتمثل في احتضانه لمجاميع إرهابية إرترية في أديس أبابا، و مقلي، و غوندر، لها علاقات وطيدة مع تنظيم " القاعدة " و نقصد تحديدا " حركة الجهاد الإرتري " و " حركة الخلاص الإسلامية الإرترية " ، و سائر المجاميع الإرهابية الإرترية التي تقوم بالتواطؤ مع عناصر القوات الأثيوبية بأعمال إرهابية في بعض المناطق الحدودية ضد سكان إرتريا الأمن و المسالم .

ولكن ان ذلك ليس هو بيت القصيد ، و المهم في الأمر هنا هو ان النظام الأثيوبي :

1. يحول دون قيام حكومة مركزية في الصومال .
2. يغرق الصومال بالأسلحة .
3. وفي نفس الوقت يبيح لنفسه حق إطلاق اتهامات بالونية ضد الحكومة الانتقالية الصومالية بشأن، تواجد قواعد إرهابية في الصومال لها علاقة بتنظيم " القاعدة " .

### تقرير كوفي عنان

رفع الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان في 11 أكتوبر 2001، تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي حول الوضع في الصومال ، جاء فيه:

### اولا : علي الصعيد الداخلي :

ركز التقرير علي قيام مجلس الوفاق و إعادة بناء الصومال في مارس 2001 بأوسا ( أثيوبيا ) من قبل الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية

الانتقالية . مشددا على ان المسؤولين الأثيوبيين أكدوا له بأن الهدف ليس إقامة تنظيم متواز مع الحكومة الصومالية الانتقالية ، بقدر تسهيل الحوار معها .

**ثانيا : على الصعيد الإقليمي ابرز التقرير :**

1. دعم و تأييد جامعة الدول العربية في قمتها المنعقدة بعمان من 26 الي 27 مارس 2001 ، لحكومة الرئيس عبد القاسم صلاّد حسن ، و توجيه الدعوة إلى سائر الفصائل الصومالية الأخرى للعمل مع الحكومة الصومالية الانتقالية لإحلال الأمن و الاستقرار من جهة و لحماية سيادة ووحدة البلاد من جهة أخرى .
2. مشاركة الحكومة الصومالية الانتقالية في مؤتمر القمة السابع و الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في 11 يوليو 2001 بالعاصمة الزامبية ، لوساكا.
3. نداء دول الاتحاد الأوروبي إلى الحكومة الصومالية الانتقالية لكي تواصل جهودها نحو الوفاق الوطني ، و مناشدتها لجميع الدول للكف عن التدخل العسكري في شؤون الصومال الداخلية ، و لعدم المساس بسيادة ، و استقلالية ، ووحدة الصومال.
4. النتائج التي توصلت اليها عملية السلام في عرتا بجيبوتي تشكل خطوة مهمة في طريق السلام و الوفاق في الصومال . ولا خلاف مع الايغاد ، و منظمة الوحدة الأفريقية ، و الاتحاد الأوروبي ، بأن إكمال عملية سلام عرتا تمثل الخيار الأكثر عمليا لإحلال سلام دائم في الصومال .
5. إبلاغ مجلس الأمن بأن عملية تقييم الوضع الأمني في مقديشو التي جرت في فبراير 2001 ، توصلت الي نتيجة مفادها بأن الوضع الأمني لا يسمح لفتح مكتب " بناء السلام " بالصومال .

وعليه، لا يمكن تقديم توصية بشأن فتح مكتب لبعثة " بناء السلام « للمرحلة ما بعد الصراع في الصومال. وقال كوفي عنان بحكم استمراري لمتابعة الوضع هناك ، سأرفع مقترحا مفصلا بخصوص تأسيس مكتب البعثة في الصومال ، و ذلك عندما يتحسن الوضع الامن بما يسمح لنا باتخاذ تلك الخطوة.[2]

### مواقف واشنطن و موسكو، وبكين، و باريس و لندن

في سياق الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة الصومالية في 19 اكتوبر 2001 ، حددت الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن مواقفها من تلك المشكلة علي النحو الآتي :

1. **الموقف الأمريكي** : قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن ، جوزيا روزنبلات ، نحن على استعداد تام للعمل مع جميع الصوماليين الذين لهم أراء صادقة في إعادة بناء بلدهم . و ان واشنطن تواصل نشاطها في تحديد برامج عملية مفيدة للشعب الصومالي ، هذا الشعب هو وحده القادر علي إنقاذ بلده من الفوضى ، و علي إقامة سلطة سياسية شرعية، وعلى تحديد صلاحية و طبيعة تلك السلطة ليست مهمة فصيل بعينه ، او الولايات المتحدة ، او مجلس الأمن، او أي جهة أجنبية أخرى .

2. **الموقف الروسي** : اكد اندريه غرانوفسكي موقف بلاده المؤيد دائما للوفاق الصومالي السريع علي أساس احترام وحدة الصومال. وحض مجلس الامن الدولي لمواصلة دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية الانتقالية . و أعرب عن استعداد روسيا الفيدرالية في المشاركة في إرسال وفد يقوم بتقييم الوضع الأمني في

الصومال. وحث غرانوفسكي كل الدول على الاستمرار في الالتزام بقرار حظر بيع الأسلحة للصومال . و جدد الوفد الروسي استمرار بلاده في دفع عجلة إعادة بناء الدولة الصومالية، انطلاقا من العلاقات التاريخية القديمة بين البلدين.

3. الموقف الصيني : اشار و انغ يانغ فان بأن بالرغم من جهود الحكومة الصومالية الانتقالية الحثيثة ، فان عملية السلام مازالت تراوح في محلها، ومازال الصومال تتنازعه عدة فصائل . وعبر عن أمله في إعطاء كل الجبهات الصومالية الأولوية للمصالح الوطنية العليا ولعملية السلام، مناشدا في ذات الان المجتمع الدولي بما فيه مجلس الأمن، لإعطاء الدفعة الضرورية لمسيرة السلام في الصومال. ونوه يانغ فان بان الوضع الراهن في الصومال خطير جدا، وهناك ثمة حاجة ماسة للقيام بالمسح علي الأرض .

4 . **الموقف الفرنسي** : شدد جان - دايفيد لوفيت علي ضرورة دعم الحكومة الصومالية الانتقالية، و قال ان اتفاق عرتا يظل الأكثر قدرة علي تحقيق سلام الصومال. و انه من الضرورة بمكان أيضا دعم الصومال لكي لا يتحول الي الأفغانستان ثان . وقال علينا تقادي أوضاع تخلق ملاذا للإرهابين ، و لكي لا يكون الصومال مأوى اخر لهم مثلما حصل مع أفغانستان، علي الأمم المتحدة النهوض بمهمة مساعدة السلطة الصومالية في أعداد وتدريب الشرطة. و جدد تأييد فرنسا لعملية ، عملية إرسال بعثة إرساء السلام الي الصومال، لمجرد ما يسمح الوضع الأمني بذلك .

5. **المملكة المتحدة** : أشاد استيوارت ايلدون بالالتزام الحكومة الصومالية الانتقالية



باستئصال الإرهاب، مؤكدا علي ان المبادرات الخارجية صحيح انها بناءة، ولكن مساهمات دول الجوار في تقديره اكثر فعالية في عملية السلام في الصومال، وحث على ضرورة اتخاذ خطوات إضافية أخرى لدفع عملية سير السلام الي الأمام .

### كلمة رئيس وزراء الصومال الصومال:

بعد غياب دام عقد كامل عن الأمم المتحدة ، ألقى رئيس وزراء الصومال السابق ، علي خليفه غلايداه ، كلمة في مجلس الأمن الدولي في 19 أكتوبر 2001 ، باسم الحكومة الصومالية الانتقالية ، ورد فيها :

1- تأييد الصومال لقرار مجلس الأمن رقم 1373 و الخاص بمحاربة الإرهاب من قبل كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

2-اتخاذ الحكومة الصومالية كافة الإجراءات مع رجال الدين ، و الأعمال ، و الشرطة ، لاستتباب الأمن، و لمحاربة الإرهاب .

3. استمرار الحكومة و الصومالية الانتقالية للعمل علي طريق الوفاق لوطني علي أساس مؤتمر عرتا، علي ان يكون الوفاق الصومالي شأنًا صوماليا ، مع الترحيب بمساعي دول الجوار ، حتى تتضوي جميع الفصائل الموجودة خارج عملية سلام عرتا ، تحت لواء الوفاق الوطني عبر الحوار و المفاوضات .

4. تسير عملية الوفاق الوطني التي تقوم بها الحكومة الصومالية الانتقالية بصورة متطابقة مع القرارات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي و منظمة الوحدة الأفريقية، و جامعة الدول العربية ، و منظمة الايغاد.

5. وتطرق الي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، بخصوص الصومال، و تحديدا الي الفقرة الخاصة بتأجيل فتح مكتب لبعثة " بناء السلام " في مقديشو

بحجة عدم توفر الشروط الأمنية الضرورية ، و قال : " ان عدم إرسال تلك البعثة الي الصومال لا تعدو ان تكون بمثابة توجيه رسالة سلبية وخاطئة الي المجتمع الدولي، و الي المنظمات الإقليمية و القارية، و الي الجهات مانحة المساعدات ، و إلى أمراء الحرب. وفي تقديرنا ان تأسيس مكتب تلك البعثة في الصومال لأمر ملح و في غاية الأهمية في هذه المرحلة الحرجة بالذات ، و ما لم نقم بذلك ، فأنا سنظل ندور في حلقة مفرغة .

### الموقف الجيبوتي :

بلور السفير روبليه أولهي، ممثل دولة جيبوتي الدائم الاسبق في الأمم المتحدة، موقف بلاده إزاء أحداث الصومال بصورة واضحة . و نورد فيما يلي أهم ما ورد في كلمة مندوب جيبوتي في مجلس الأمن الدولي في 19 أكتوبر 2001:

1- مجلس الأمن كان قد صدر بيانا في يونيو عام 2000 ، ناشد فيه المنظمات الدولية لتقديم دعم سياسي لعملية السلام في الصومال التي انطلقت من مؤتمر عرتا بجيبوتي .

2 - نوه الي ان مجلس الأمن كان قد عبر عن استعداده لاتخاذ الخطوات المناسبة ضد أمراء الحرب و قادة الفصائل الصومالية الذين يسعون لإجهاض جهود السلام في الصومال .

3- في 11 يوليو 2001 ، اصدر مجلس الأمن تصريحا صحافيا بموجبه وجه نداء الي كل الفصائل الصومالية المسلحة لإلغاء معداتها العسكرية ، و للدخول في حوار مع الحكومة الصومالية الانتقالية .

4 - أشار السفير الجيبوتي أولها يه ، بأن الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن الصومال ، المح الي قرار منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها الأخيرة المنعقدة بزامبيا، و الذي أدانت فيه و بشدة أمراء الحرب الذين يعرقلون وبإصرار عملية السلام في الصومال.

5. إن ما يسمى " مجلس الوفاق و إعادة بناء الصومال"، يهدف الي تقويض الحكومة الصومالية الانتقالية ، و العودة بالصومال الي مربع جحيم حرب الأمراء التي اكنوى بناها المدمرة الشعب الصومالي. و تجدر الإشارة هنا ، الي ان " مجلس وفاق و إعادة بناء الصومال " تأسس في مارس عام 2001 ، بمدينة اوسا الأثيوبية ، تحت رعاية و مظلة نظام رئيس وزراء أثيوبيا ، ملس زيناوي . ولم يكن هدف حكام أديس أبابا من تبني ودعم ذلك " المجلس " في سياق التحاق الفصائل الصومالية المتخلفة عن بركب عملية سلام عرتا ، أي بالحكومة الصومالية الانتقالية ، و إنما كل القرائن تؤكد بأن أثيوبيا تريد طرح بديل لمؤتمر عرتا، و للحكومة الصومالية ، و ذلك بهدف العودة بالصومال إلى المربع الأول علي حد قول السفير الجيبوتي روبيله اولهايه .

### الموقف الأثيوبي :

حدد ممثل أثيوبيا الدائم في الأمم المتحدة ، السفير عبد المجيد حسين ، موقف بلاده من الأزمة الصومالية ، في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي ، في 19 أكتوبر 2001 ، علي النحو التالي :

1. استمرار دعم أديس أبابا لعملية سلام عرتا باعتبارها خطوة نحو السلام والوفاق في الصومال .

2 . الحكومة الانتقالية الصومالية فصيل ضمن فصائل صومالية أخرى،

أنها غير موحدة، بل أنها تتألف من ثلاث مجاميع وهي :

أ. الاتحاد الإسلامي

ب. الإصلاح

ج. أخوان المسلمين

ويقول المسؤول الأثيوبي : المجموعة الأولى متطرفة، والثانية معتدلة و مستعدة

للفواق ، و المجموعة الأخيرة يتأرجح موقفها بين التطرف والاعتدال.

3- دعم أثيوبيا لـ " مجلس الوفاق و إعادة بناء الصومال " لا يعني تنشيط أمراء

الحرب، و أحياء الحرب الأهلية .

4 . لا توجد في الصومال في الوقت الراهن أي سلطة شرعية.

5 . لدينا دلائل دامغة بوجود مجموعات إرهابية دولية تابعة لتنظيم القاعدة في

الصومال

**الرد علي الموقف الأثيوبي :**

بحكم ان الموقف الأثيوبي احتوى علي مغالطات جوهرية ، كان من الأهمية بمكان

الرد عليه بتسليط الأضواء علي حقائق ووقائع أساسية .

**أولاً: الرد الصومالي الرسمي :**

رد رئيس وزراء الصومال السابق ، علي خليفه غلايداه ، علي الموقف الأثيوبي

في كلمة أمام مجلس الأمن بالقول :

1 - علي الذين يعتقدون بأنهم قادرون علي فرض حل علي الصومال التفكير مرتين

، لكون ذلك أمر غير ذي جدوى.

2 - والذين يعتقدون بأن حدودهم الواسعة مع الصومال ، و تاريخهم المشبوه معه ، و مصالحهم الحيوية تؤهلهم للنهوض بدور في شؤون الصومال الداخلية ، عليهم البحث عن دور آخر في موقع آخر ، لان الصومال لا ولن يسمح لهم بذلك .

3 - تزعم أثيوبيا بوجود عناصر تنظيم " القاعدة " في الصومال، وان بعض أقطاب الحكومة الصومالية الانتقالية متطرفون، وهذه اتهامات خطيرة ، ونريد من أثيوبيا ان تقدم دلائل مادية حول ذلك .

4 - الأسلحة القادمة إلى الصومال لا تأتي عن طريق الجو او البحر ، و إنما عبر البر، ومن جهة واحدة (في إشارة إلى أثيوبيا).

5- وفي نهاية مداخلته قال " لقد عرفنا الذين لهم نية طيبة حيال الصومال، ومن هم أصدقاء الصومال، و من هم أعداء الصومال. [3]

### ثانيا : رد المثقفين الصوماليين على أثيوبيا :

نشرت البي بي سي تقرير في 21 نوفمبر 2001 بعنوان " المثقفون الصوماليون يقولون ان اثيوبيا ضد استقرار بلدهم " جاء فيه

1- يعتقد العديد من الصوماليين بأن الولايات المتحدة تستهدف الصومال نتيجة للاتهامات الأثيوبية الباطلة ، و القاتلة بأن المتطرفين يبسطون سيطرتهم علي الصومال . و لكن هذا الاتهام عار من الصحة، و ان أثيوبيا التي شنت ثلاثة حروب علي الصومال تريده ان يظل مقسما علي هيئة كانتونات لا تخرج عن سيطرتها .

2. في الوقت الذي توجه فيه الحكومة الأثيوبية تهمة الي الحكومة الصومالية الانتقالية بالتواطؤ مع تنظيم " القاعدة " فان نظام أديس أبابا يدعم علي الأراض:

1. مجموعة موسى سدي الذي أسس محكمة الشريعة الإسلامية .

2- مجموعة حسين عبيد التي كانت أثيوبيا ذاتها تتهمها بالتحالف مع الاتحاد الإسلامي الصومالي.

3. مجموعة الكولونيل عبدالله يوسف حليف حسين عبيد الذي هو حليف ألامس مع الاتحاد الإسلامي حسب قول أثيوبيا. [4]

### ثالثا : ملاحظات حول الموقف الأثيوبي :

1- لا يمكن اعتبار الحكومة الصومالية الانتقالية فصيل ضمن فصائل صومالية اخرى، كما حاول تقديمها ممثل أثيوبيا الدائم في الأمم المتحدة حينذاك، السفير عبد المجيد حسين، و ذلك لان تلك الحكومة هي نتاج مناقشات و مداولات تمت في منتجع عرتا الجيبوتي، وعلي مدى ستة اشهر بين كل القبائل التي يتألف منها المجتمع الصومالي . و عليه فان هذه الحكومة الصومالية الانتقالية لا تتألف إطلاقا من عناصر الاتحاد الإسلامي، و الإصلاح ، و أخوان المسالمين كما زعم المسؤول الأثيوبي .

2- نالت الحكومة الصومالية الانتقالية لدى قيامها تأييد دول الايغاد ، و منظمة الوحدة الأفريقية، و جامعة الدول العربية، و منظمة المؤتمر الإسلامي، و دول الاتحاد الأوروبي، و الأمم المتحدة، وان أثيوبيا ممثلة في رئيس وزرائها ، ملس زيناوي ، كانت من ضمن الحضور والشهود علي ذلك الحدث التاريخي . السياسي .

3- شارك الرئيس عبد القاسم صلاب حسن ، في قمة الايغاد بالخرطوم، وقمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا ، وقمة جامعة الدول العربية في القاهرة ، وقمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة، و في الدورة السادسة و الخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك ، ممثلا الحكومة الصومالية الانتقالية، لكونها الحكومة

الشرعية الوحيدة في الصومال، وعليه لا يمكن لأي كان، وخلف أي حجة ، او ذريعة، او مبرر، ان يعتبرها مجرد فصيل ضمن الفصائل الصومالية الأخرى .

4- ما العمل اذا كان المجتمع الدولي برمته يقرر بشرعية الحكومة الصومالية الانتقالية ، وأثيوبيا وحدها ترفض ذلك !!؟

5- من حق الحكومة الأثيوبية ان لا تتعامل مع الحكومة الصومالية الانتقالية، ولكن لا يحق لها أبدا التآمر عليها خلف اتهامات مفبركة ، لان ذلك الموقف فضلا عن كونها يشكل خرقا لكل الأعراف و المواثيق الدولية ، فانه ينطوي علي مخاطر العودة بالصومال مرة أخرى الي مربع الفوضى، والحروب الأهلية المدمرة . ولذا يجب علي المجتمع الدولي ان لا يلوذ بالصمت ، او يبقى في موقف المتفرج، بل عليه ان يقول لحكام أثيوبيا كفى عبثا بأمن و سلام واستقرار ، ووحدة الصومال .

**قرارات مجلس الأمن:-**

بعد المداولات التي جرت حول الأزمة الصومالية في 31 أكتوبر 2001 بنيويورك في الجلسة 4401، أصدر رئيس مجلس الأمن قرارا جاء فيه:

1.. يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة و دائمة للحالة في الصومال، بما يتفق و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واضعا في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية و استقلاله السياسي ووحده.

2.. ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده لنتائج مؤتمر عرتا للسلام، ولإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية. ويشجع الحكومة الوطنية الانتقالية علي ان تواصل، في جو من الحوار البناء، عملية إشراك جميع الفئات في البلد ، بما في ذلك الموجودة في المناطق الواقعة في شمال شرق البلد وشمال غربه بهدف الإعداد لوضع ترتيبات حكم دائم من خلال العملية الديمقراطية .

3. ويرى مجلس الأمن ان عملية عرتا للسلام تظل افضل الأسس العملية لتحقيق السلام و المصالحة الوطنية في الصومال.
4. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لتعزيز الأمن في منطقة مقديشو ونعمل للمصالحة الوطنية.
5. يدعو مجلس الأمن الدول المعنية في القرن الأفريقي إلى المشاركة البناءة في جهود إحلال السلام في الصومال.
6. يشيد مجلس الامن بالمساهمة القيمة التي قدمتها جيبوتي لعملية عرتا للسلام ويرحب بدورها المستمر في هذا الشأن، ويشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية و الاتحاد الأفريقي، و جامعة الدول العربية علي تعزيز جهودها للعمل علي إحلال السلام في الصومال.
7. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول و الأطراف الفاعلة الأخرى الي الالتزام التام بحظر الأسلحة المفروض بموجب لقرار 733 (1992).
8. و يشدد مجلس الأمن علي انه ينبغي الا تستخدم أراضي الصومال لزراعة الاستقرار في المنطقة.
9. ويطلب مجلس الأمن من الأمين العام لأجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في الصومال بما في ذلك مقديشو، بالاستناد ألي معايير الأمم المتحدة العامة القائمة [5].